

ملاحق التيسير النحوي قديماً

The Old Features Of Grammar Facilitation

المؤلف 1 (إيمان جبّاري)* - المؤلف 2 (أحمد جلايلي)

جامعة ومؤسسة الانتماء للمؤلف 1 المركز الجامعي صالحي أحمد - النعامة -

جامعة ومؤسسة الانتماء للمؤلف 2 المركز الجامعي صالحي أحمد - النعامة -

البريد الإلكتروني: imanedjebbari03@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2018/09/22

تاريخ القبول: 2018/11/08

تاريخ النشر: 2019/03/19

ملخص: ظهرت محاولات التيسير في الدراسات القديمة، وقد قام بها علماء أجلاء، هدفوا إلى تسهيل النحو، فقد أحسّ النحاة قديماً بالعبء الفادح الذي حملوا على أنفسهم عليه وأرادوا أن يحملوا الناس عليه أيضاً، فإصطدموا بالنفور والإعراض، وتنهوا إلى ضرورة التيسير على المتعلمين، فسعوا إلى تسهيل المادة النحوية، وتقديمها بصورة مبسطة، وقد كانت المحاولة الأولى لابن مضاء القرطبي من خلال نظريته الجديدة، وهذا المقال يهدف إلى عرض أهم ما جاء به في سبيل تيسير النحو وتقديمه في صورة مبسطة. الكلمات المفتاحية: اللغة العربية؛ القواعد؛ التبسيط؛ التسهيل؛ التدريس.

ABSTRACT :

It appeared the attempts to facilitate the old studies, and by scientists evacuated, aimed at facilitating the grammar, the old men felt the heavy burden that they carried on themselves and wanted to carry the people also, they were met with discontent and symptoms, and alerted to the need to facilitate the learners, sought to facilitate The first attempt of the son lit the Qurtubi through his new look, and this article aims to present the most important things that came in order to facilitate the manner and presentation in a simplified form.

Keywords: arabi ; grammar ; simplification ; facilitation ; teaching.

1. مقدمة:

شهدت مدرسة النحو الأندلسية ازدهاراً وتطوراً وذلك لتناولها مواضيع عديدة، تمثلت في الجهود المنصبة حول تيسير النحو العربي، وقد دفعهم إلى التيسير إضافة إلى الرغبة في تسهيل القواعد وتبسيطها خوفاً على أصول اللغة العربية من الضياع، فوضعوا في سبيل تحقيق ذلك المتون النحوية المنشورة والمنظومة، الجامعة لقواعد النحو العربي¹، وقد تميزت آراؤها عن بقية المدارس النحوية، وهذا ما يذكره عبد الرحيم الهيتي* بقوله: "فلم يتقيد الأندلسيون بمذهب من المذاهب النحوية المعروفة لديهم حينذاك ولم يكن نحوهم نحواً بصرياً صرفاً، كما أنه لم يكن نحواً كوفياً محضاً، وبذلك يكونون قد خرجوا عن التقليد، ووضعوا معالم طريق جديد في دراسة النحو العربي وتيسيره، واختطوا لأنفسهم مذهباً لم يسبقوا إليه، كما أنهم كانوا متحررين من قيود العصبية، مستقلين مجددين معتدين بعقولهم ومقدرتهم، فلم يحاولوا المزج بين المذاهب النحوية كما فعل البغداديون، بل اعتمدوا على نتائج فكرهم، ومجهودات عقولهم واجتهاداتهم"². وبناءً على ما سبق، فإن النحاة الأندلسيين قد أسسوا مدرسة تميزت بأرائها المستقلة وإسهاماتها الجليلة في سبيل حفظ أصول اللغة العربية.

وسنحاول في هذا المقال الإجابة عن الإشكالية الآتية: فيم تمثلت القضايا التي عالجها ابن مضاء

القرطبي في سبيل تيسير النحو وتبسيطه؟

2. ابن مضاء القرطبي:

1.2 التعريف بابن مضاء:

أورد السيوطي في البغية ترجمة لابن مضاء، فقال: "ابن عاصم بن مضاء اللّخي قاضي الجماعة أبو العباس وأبو جعفر الجيّاني القرطبي"³.

وُلد ونشأ بقرطبة سنة ثلاث عشرة وخمسمائة⁴.

وكانت وفاته بإشبيلية سابع عشر جمادى الأولى - وقيل ثاني عشر جمادى الآخرة - سنة اثنين وتسعين وخمسمائة للهجرة (592هـ)⁵.

وقد كان لعدة باحثين آراء حوله، فقد قال عنه ابن الزبير: "أحد من خُتِمَت به المائة السادسة من أفراد العلماء، أخذ عن ابن الرّمّك كتابَ سيبويه تَفَهُّمًا، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النّحويّة واللّغويّة والأدبيّة ما لا يُحصى، وكان له تقدّم في علم العربيّة واعتناء وآراء فيها، ومذاهب مُخالِفةٌ لأهلها"⁶.

وقال عنه ابن عبد الملك: "كان مُقرئًا مُجودًا مُحدّثًا مُكثِرًا، قديم السّماع، واسع الرّواية، عارِفًا بالأصول والكلام والطّبّ والحساب والهندسة، ثاقب الذّهن، مُتَوَقِّد الذّكاء، شاعرًا بارعًا، كاتبًا"⁷.

2.2 أهم مؤلفاته:

لابن مضاء ثلاثة كتب هي:

1. المشرق في النّحو.
2. تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان.
3. الرّد على النّحاة.

يقول محمّد الطّناووي: "ولهُ في النّحو كتاب *المشرق في النّحو*، وكتاب *الرّد على النّحاة*، وهذا الكتاب هجم فيه على نحاة المشرق، وفنّد بعض قواعدهم: في اعتبار العامل، وفي توجيه العلل، وفي اعتبار القياس، وفي التّعويل على التّمارين الفرضيّة، ويحتاج بسط ما في الكتاب إلى تفصيل لا يسعه المقام، وكتاب *تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان*، وخطأه ابن خروف في هذا الكتاب، وناقضه بكتاب *تنزيه أئمة النّحو عمّا نُسب إليهم من الخطأ والسّهو*، ولمّا بلغ ابن مضاء إغتاظًا، ثم قال: لا نُبالي بالأكبّاش النّطّاحة وتُعارضنا أبناء الخرفان"⁸.

3. الثورة التي فجّرها ابن مضاء ضدّ النّحاة في كتابه *الرّد على النّحاة*:

1.3 كتاب "الرّد على النّحاة":

أحدث كتاب *الرّد على النّحاة* أثرًا كبيرًا في تيسير النّحو، بعد أن حقّقه ونشره المرحوم *شوقي ضيف* سنة سبع وأربعين وتسعمئة وألف (1947)⁹، وقد قصد ابن مضاء في كتابه تيسير النّحو بحذف ما يستغني عنه النّحويّ، وهذا ما ذكره في قوله: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحويّ عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"¹⁰.

ويُفصّل ابن مضاء عن منهجه المتبّع في هذا كتابه فيقول: "وَأَيُّ رَأَيْتُ النّحَوِيّينَ رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِمْ قَدْ وَضَعُوا صِنَاعَةَ النّحْوِ لِحِفْظِ كَلَامِ الْعَرَبِ مِنَ اللَّحْنِ، وَصِيَانَتِهِ عَنِ التَّغْيِيرِ، فَلَبَّغُوا مِنْ ذَلِكَ إِلَى الْغَايَةِ الَّتِي

أَمْوًا، وإنتهوا إلى المطلوب الذي إبتغوا، إِلَّا أَنَّهُمْ إلتزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدرَ الكافي فيما أرادوا منها، فَتَوَعَّرَتْ مسالكها وَوَهَنْتْ مَبَانِيها، وَإِنْحَطَّتْ عَنْ رُتْبَةِ الإِقْنَاعِ حُجَجُهَا"¹¹.

وهنا يُبين الجهود التي قام بها النحاة من أجل إقامة الألسنة وإصلاحها، وصيانة اللغة العربية من الفساد، وقد حققوا مُبتغاهم في ذلك، كما أنه حدّد الهدف المرجو من النحو ألا وهو حفظ كلام العرب. وقد بنى ابن مضاء عملية إصلاح النحو على رفض ما أجمع عليه النحاة من الخطأ، يقول: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"¹². وقد هدف ابن مضاء إلى تخليص النحو من مسائل محدّدة، تمثّلت في العامل النحوي، والعلل الثواني والثالث، والقياس، والتّمرينات غير العملية"¹³.

2.3 نظرية العامل:

تمثّلت ثورة ابن مضاء في رفضه لنظرية العامل التي تمسّك بها النحاة، ودعوته إلى هدمها وإلغائها، يقول: "فَمِنْ ذَلِكَ إِدْعَاؤُهُمْ أَنَّ النَّصْبَ وَالْخَفْضَ وَالْجَزْمَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِعَامِلٍ لَفْظِيٍّ، وَأَنَّ الرَّفْعَ مِنْهَا يَكُونُ بِعَامِلٍ لَفْظِيٍّ وَبِعَامِلٍ مَعْنَوِيٍّ، وَعَبَّرُوا عَنْ ذَلِكَ بِعِبَارَاتٍ تُؤْهِمُ فِي قَوْلِنَا *ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا* أَنَّ الرَّفْعَ الَّذِي فِي زَيْدٍ وَالنَّصْبَ الَّذِي فِي عَمْرٍو إِنَّمَا أَحْدَثُهُ -ضَرَبَ-"¹⁴. وفي هذا الصّدّد تقول خديجة الحديثي: "كان ابن مضاء أوّل من دعا إلى إلغاء العامل النحوي، لأنّه رأى أن النحويّين يَعُدُّون الألفاظ عوامل في بعضها"¹⁵.

ويذكر ابن مضاء قول سيبويه مُستشهداً به على صدق إتهامه لسابقيه في إجماعهم على الخطأ، يقول: "أَلَا تَرَى أَنَّ سَيْبَوِيهَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ فِي صَدْرِ كِتَابِهِ *وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ ثَمَانِيَةَ مَجَارٍ، لِأَفَرِّقَ بَيْنَ مَا يَدْخُلُهُ ضَرْبٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ لِمَا يُحْدِثُهُ فِيهِ الْعَامِلُ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَّا وَهُوَ يَزُولُ عَنْهُ، وَبَيْنَ مَا يُبْنَى عَلَيْهِ الْحَرْفُ بِنَاءً لَا يَزُولُ عَنْهُ لِغَيْرِ شَيْءٍ أَحْدَثَ ذَلِكَ فِيهِ* فظاهراً هذا أن العامل أحدث الإعراب وذلك يبيّن الفساد"¹⁶.

وقد وجد ابن مضاء ما يدعم رأيه عند ابن جني، ويذكر ذلك بقوله: "وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره، قال أبو الفتح في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية *وأما في الحقيقة ومَحْصُولُ الْحَدِيثِ، فَالْعَمَلُ مِنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ وَالْجَزْمِ، إِنَّمَا هُوَ لِلْمَتَكَلِّمِ نَفْسِهِ لَا شَيْءَ غَيْرُهُ"¹⁷.

غير أنه أغفل أهم جزء من كلام ابن جني، الذي يقول: "وَإِنَّمَا قَالَ النَحْوِيُّونَ: عَامِلٌ لَفْظِيٌّ، وَعَامِلٌ مَعْنَوِيٌّ، لِئُرْوِكَ أَنَّ بَعْضَ الْعَمَلِ يَأْتِي مُسَبَّبًا عَنْ لَفْظٍ يَصْحَبُهُ، كَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَلَيْتَ عَمْرًا قَائِمًا، وَبَعْضُهُ يَأْتِي عَارِيًا مِنْ مَصَاحِبَةِ لَفْظٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ، كَرَفَعَ الْمَبْتَدَأَ بِالْإِبْتِدَاءِ وَرَفَعَ الْفِعْلَ لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ الْإِسْمِ؛ هَذَا ظَاهِرُ الْأَمْرِ، وَعَلَيْهِ صَفْحَةُ الْقَوْلِ، فَأَمَّا فِي الْحَقِيقَةِ وَمَحْصُولِ الْحَدِيثِ، فَالْعَمَلُ مِنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ وَالْجَزْمِ إِنَّمَا هُوَ لِلْمَتَكَلِّمِ نَفْسِهِ، لَا لِشَيْءٍ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا قَالُوا: لَفْظِيٌّ وَمَعْنَوِيٌّ لِمَا ظَهَرَ أَنَّ فِعْلَ الْمَتَكَلِّمِ بِمَضَامَةِ اللَّفْظِ لِلْفِظِ، أَوْ بِإِشْتِمَالِ الْمَعْنَى عَلَى اللَّفْظِ، وَهَذَا وَاضِحٌ"¹⁸. ويعلّق محمّد إبراهيم عبادة بقوله إن ابن جني قرّر أن العامل نوعان: لفظي ومعنوي، فاللفظي يكون عمله مسبباً عن لفظ يصحبه، وذلك في قولنا: مررت بزيد، فالجرّ هنا مسبب عن مصاحبة الباء لزيد، أما العامل المعنوي فيكون عارياً من مصاحبة ما يتعلّق به، كالمبتدأ الذي تسبّب في رفعه العامل المعنوي وهو الإبتداء"¹⁹، ويضيف: "هنا يُصرّح ابن جني بأن المتكلم هو فاعل هذه الحركات لأنّه هو الذي ينطقها وليس فاعله غيره -هذا ما ينبغي أن يفهم من كلام ابن جني- ولكن ابن مضاء

ابتسر رأي ابن جني فَوَادَّ روح فكر ابن جني لأنه معنيٌّ بإبطال القول بأن المتكلم هو الذي عمل الرفع والنصب والجر والجزم²⁰.

في حين تذهب خديجة الحديثي إلى أن العامل "لا يُصعَّبُ تعليم النحو ولا يجعله عسيراً، وإنما الصحيح عكس ذلك فالعامل هو الذي يؤثر في المعمول على وجه من الأوجه، أو معنى من المعاني"²¹. وتؤكد رأيها بأسلوب التحذير في قولنا: "إياك والشر" أو "النار النار"؛ فهي أسماء منصوبة بفعل محذوف وجوباً تقديره "احذر"، والهدف من هذا التقدير هو "إيضاح المراد بهذين التركيبين الناقصين ظاهرياً، ولا يفهم منهما غير العربي الأصيل معنى تاماً إلا بأن تُقدَّر له الإسناد الأصلي الذي أوجزت العبارة بحذفه لتكون أسرع في التنبيه وأكثر تأثيراً وأصدق استجابة"²².

ثم يعترض على التقديرات التي قدَّرها النحاة بناءً على نظرية العامل، والتي تشترط وجود عامل يحدث الحركات التي تطرأ على الكلام، ورأى أن المحذوفات ثلاثة أقسام، يقول: "وَأَعْلَمُ أَنَّ المحذوفات في صناعتهم على ثلاثة أقسام: محذوف لا يتم الكلام إلا به، حُذِفَ لِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ بِهِ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ رَأَيْتَهُ يُعْطِي النَّاسَ *زَيْدًا* أَيِ اعْطِ زَيْدًا... والثاني محذوف لا حاجة بالقول إليه، بل هو تامٌ دونه، وإن ظهر كان عيباً، كَقَوْلِكَ: *زَيْدًا ضَرَبْتَهُ* قالوا إنه مفعولٌ بفعلٍ مضمَرٍ تقديره: أَضَرَبْتُ زَيْدًا... وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّالِثُ فَهُوَ مُضْمَرٌ إِذَا أَظْهَرْتَ تَغْيِيرَ الْكَلَامِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ إِظْهَارِهِ، كَقَوْلِنَا: *يَا عَبْدَ اللَّهِ*، وَحُكْمُ سَائِرِ الْمُنَادِيَّاتِ الْمُضَافَةِ وَالتَّكَرُّاتِ حُكْمُ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَبْدُ اللَّهِ عِنْدَهُمْ مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ أَدْعُو أَوْ أَنَادِي"²³.

وفي حديثه عن المحذوف الثاني يرى أن في هذا تكلفاً، يقول: "وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن *ضربت* من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، فقد تعدى إلى الضمير، ولابدَّ لزيدٍ من ناصبٍ... ويا ليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم: *أ زيداً مررت بغلامه* والقول تامٌ مفهومٌ ولا يدعوا إلى هذا التكلف إلا وضع كلٍ منصوبٍ فلا بدَّ له من ناصبٍ"²⁴.

وتذكر خديجة الحديثي أن "تقدير النحويين للعامل وإجهادهم أنفسهم في البحث عنه أو تفسير معناه في العبارات الفصيحة البليغة الموجزة المؤثرة المسموعة في موطنٍ ما ولغايةٍ ما، أو المستعملة استعمالاً قياسياً لهذا الغرض أو المعنى أكبر دليل على إرادتهم تيسير فهم المتعلم لهذه العبارات، ولهذه الأساليب وإيضاح كيفية استعمالها أو التعبير بها عن أغراضه بعد أن يعرف دلالاتها ويفهم المعاني التي وراء هذه العلامات الظاهرة التي لا تؤثر فيها، ولا معنى يسين علة وجودها أو يمكن أن تُفسر وظيفتها بالحمل عليه"²⁵.

وتستنتج أن العامل لا يُصعَّبُ النحو؛ إذ تقول "فليس العامل إذن، ولا تقديره ممَّا يُصعَّبُ النحو، ولو ذهب المعلمُ يُعلِّمُ الطالبَ العربيَّة، أو الأجنبي عنها هذه القواعد والأحكام من غير أن يربط له التعبير بالمعنى الذي تُوحي به الجملة المنطوقة المحتاجة إلى إيضاح، أو كما نقول: من غير أن يقدر العامل الذي أدى هذا المعنى بحسب ما تحتاج إليه العبارة رافعاً كان أم ناصباً، واجب الحذف أو جائز الإظهار، فعلاً أو اسماً، لأخلَّ بعملية التعليم لأننا لا نريد أن نحفظه عبارات ناقصة المعنى لنقص في تركيبها من غير أن يدرك معناها التام"²⁶.

3.3 التعليل النحوي:

العلل عند ابن مضاء نوعان، لم يرفضها جملة وإنما قبل بعضها ورفض بعضها الآخر، يقول: "والفرق بين العلل الأول والثواني أن العلل الأول بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تُفيدنا إلا أن العرب أمة حكيمة، وذلك في بعض المواضع"²⁷.

ويُبرّر سبب قبوله العلل الأول ورفضه العلل الثواني والثالث بقوله: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيد* من قولنا *قام زيد* لم رُفع؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول ولم رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر، ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علّة، لينقل حكمه إلى غيره، فسأل لم حرّم؟ فإنّ الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه"²⁸.

3.4 إلغاء القياس:

القياس في الاصطلاح هو: "تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع. وكلها حدود متقاربة... ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء، أصل وفرع وعلّة وحكم"²⁹.

وقد عرفه مهدي المخزومي فقال: "حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يُسمع على ما سُمع، وحمل ما يجد من تعبير على ما اختزنه الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عرفت، أو سُمعت. وهذا القياس هو الطريق الطبيعية لنمو مادة اللغة واتساعها"³⁰.

نشأ القياس ونما مع النحو، وقد انتقل إليه من العلوم الشرعية، فأصبح منهجاً عاماً وطريقة سائدة في كثير من فروع المعرفة، ويتجاوز ابن الأنباري كون القياس دليلاً من أدلة النحو، فيقول: "إنّ النحو هو القياس"³¹.

ذكر* علي أبو المكارم* أنّ النحاة القدامى استخدموا القياس، وقد كان* عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي* (ت 117هـ) مولعاً به، وهذا لا يعني أنّ من سبقه من النحاة لم يستخدموه، وإنما هو من أسرف فيه، ومن هنا كان من الضروري تحديد مدلول لهذا الاصطلاح، يقول: "وأبرز النتائج المهمة التي ينتهي إليها التحليل العلمي لإصطلاح* القياس* واستخدامه في البحث النحوي، أنّ من الممكن التمييز فيه بين مدلولين يختلفان تمام الاختلاف، أمّا أولهما فيتركز على مدى إطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها، وتقويم ما يشد من نصوص اللغة عنها، ومن ثمّ فإنّه يرفض الأخذ بالظواهر الشاذة، ويردّ هذه الظواهر كما يرفض الأخذ بالنصوص التي تحملها مهما كان مصدر هذه النصوص. وأمّا المدلول الثاني للقياس فهو أنّه عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علّة، فيُعطي الملحق حكم ما ألحق به، ومن ثمّ فإنّ لهذه العملية أطرافاً أربعة: المقيس، والمقيس عليه، والجامع بينهما، والحكم.

والمدلول الأول للقياس هو الشائع في البحث النحوي طوال القرون الثلاثة الأولى منه، أي حتى ابن السراج وتلميذه الفارسي وتلميذه ابن جني. وهكذا إذا جعل النحاة عبد الله بن أبي إسحاق *شديد التجريد للقياس* فإنما يدل على أن منهجه في دراسة الظواهر المطردة واعتبارها مقاييس لا ينبغي الخروج عليها³². ومع أن العلماء أجمعوا على أهمية القياس، فإن لابن مضاء نظرة خاصة، يقول: "والعرب أمة حكيمة، فكيف تُشبه شيئاً بشيء، وتحكم عليه بحكمه، وعلّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع. وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جهل ولم يقبل قوله، فلم ينسبون إلى العرب ما يجهل به بعضهم بعضاً، وذلك أنهم لا يقيسون الشيء على الشيء، ويحكمون عليه بحكمة، إلا إذا كانت علّة حكم الأصل موجودة في الفرع، وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل، وتشبيهه إن وأخواتها بالأفعال المتعدية في العمل، وأما تشبيه الأسماء غير المنصرفة بالأفعال فأشبه قليلاً"³³.

ينكر ابن مضاء القياس لأنه يتكوّن من أصل وفرع وعلّة وحكم، وقد سبق وأن أنكر العلل، ويرفض ما جاء به النحاة فيما يتعلّق بتعليل إعراب الفعل المضارع، فقد ذهبوا إلى تشبيهه بالإسم من ناحيتين³⁴:

1. أن يكون الإسم شائعاً فيتخصّص، فكلمة *رجل* نكرة، دلالتها تكون لجميع الرجال، فإذا أردنا تخصيصها عرفناها فقلنا *الرجل*، وهذا ما نراه في الإسم المضارع، فقولنا *يذهب* يدل على الحال والاستقبال، بينما قولنا *سوف يذهب* يدل على المستقبل.
2. العلة الثانية هي أن *لام الإبتداء* تدخل على المضارع، كما تدخل على الإسم، فنقول (إن زيدا ليقوم) و(إن زيدا لقائم).

ويرفض ابن مضاء هذا مُتسائلاً: لم يكون الإعراب أصلاً في الإسم وفرعاً في الفعل المضارع؟ والصواب في نظره أن الفعل المضارع يُعرّب إذا لم يتصل بنون النسوة ولا بنون التوكيد. وبهذا يكون ابن مضاء قد طالب بعدم الاهتمام بالعامل، ودعا إلى ضرورة التخلّص منه والغائه، كما أراد أن يحذف من النحو كلّ ما يستغني الإنسان عنه في معرفة نطق العرب بلغتهم، ويرى أن أحوال أواخر الكلم هي أحوال لغوية بسيطة، تحتاج إلى وضع قواعد تضبطها، مع الإبتعاد عن الأقيسة والعلل³⁵، وبهذا يكون قد دعا إلى منهج جديد بعيد عن التقدير والتأويل والتفسير الذي يُثقل كاهل المتعلّم.

4. خاتمة:

كان هدفنا حصر أهم آراء ابن مضاء في قضية تيسير النحو، وقد جاءت النتائج ملخّصة في محاور كالآتي:

✓ إن فكرة تيسير النحو قديمة، لوجود مؤلفات هدفت إلى التيسير والتسهيل، لتحقيق أغراض المُخاطبة السليمة الصحيحة، وتوفير ما يحتاجه الدارسون من أجل القراءة والفهم. فقد أدرك النحاة القدامى ضرورة تبسيط القاعدة النحوية؛ وهو الأمر الذي دفعهم إلى تأليف المختصرات والشروح والمتون.

✓ ظهرت دعوة إصلاح النحو وتيسيره في القرن السادس الهجري، على يد قاضي قضاة الأندلس *ابن مضاء القرطبي* من خلال مؤلفه "الرّد على النّحاة"، وما طرحه من أفكار جعله يستحق أن يكون أول الدّاعين إلى التّيسير،

✓ هدفت آراء ابن مضاء إلى تيسير النّحو بتنقيته من الشّوائب والفلسفات الذّهنيّة³⁶.

5. قائمة المراجع:

• المؤلفات:

- ابن جيّ، الخصائص، تحقيق: علي النّجار، دار الكتب المصريّة.
 ابن مضاء القرطبيّ، الرّد على النّحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.
 جلال الدّين السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده، ط 1، 1965.
 خديجة الحديثي، تيسير النّحو وبحوث أخرى، مطبعة المجمع العلمي، 2008.
 شوقي ضيف، تجديد النّحو، دار المعارف، ط 3، القاهرة.
 عبد القادر رحيم الهيّتي، خصائص مذهب الأندلس النّحويّ خلال القرن السّابع الهجريّ، منشورات جامعة قان يونس، ط 2، بنغازي، 1993.
 عفاف حسّانين، في أدلّة النّحو، المكتبة الأكاديميّة، ط 1، القاهرة، 1996.
 علي أبو المكارم، أصول التّفكير النّحويّ، دار غريب، ط 1، القاهرة، 2006.
 علي مزهر الياسري، الفكر النّحويّ عند العرب، الدّار العربيّة للموسوعات، ط 1، بيروت- لبنان، 2003.
 فادي صقر أحمد عصيدة، جهود نحاة الأندلس في تيسير النّحو.
 محمّد إبراهيم عبادة، النّحو العربيّ؛ أصوله وأسس وقضايا وكنته مع ربطه بالدّرس اللّغويّ الحديث، مكتبة الآداب، ط 1، القاهرة، 2009.
 محمّد الطّنطاوي، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، دار المعارف، ط 2، القاهرة.
 محمّد عيد، قضايا معاصرة في الدّراسات اللّغويّة الأدبيّة، عالم الكتب، ط 1، القاهرة، 1989.

الهوامش:

- ¹ يُنظر: خصائص مذهب الأندلس النّحوي، عبد القادر رحيم الهيّتي، منشورات جامعة قان يونس، ط 2، بنغازي، 1993، ص 201.
- ² المرجع نفسه، ص 143.
- ³ بغية الوعاة، السيوطي، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ج 1، مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده، ط 1، 1965، ص 323.
- ⁴ المرجع نفسه، ص 323.
- ⁵ يُنظر: بغية الوعاة، ج 1، ص 323/ نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، محمّد الطّنطاوي، دار المعارف، ط 2، القاهرة، ص 231_232.
- ⁶ بغية الوعاة، ص 323.
- ⁷ بغية الوعاة، ص 323.
- ⁸ نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، ص 231_232.
- ⁹ يُنظر: جهود نحاة الأندلس في تيسير النّحو، فادي صقر أحمد عصيدة، ص 114/ تجديد النّحو، شوقي ضيف، دار المعارف، ط 3، القاهرة، ص 03.
- ¹⁰ الرّد على النّحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ص 76.
- ¹¹ الرّد على النّحاة، ص 72.
- ¹² الرّد على النّحاة، ص 76.
- ¹³ يُنظر: الفكر النّحوي عند العرب، علي مزهر الياسري، الدّار العربيّة للموسوعات، ط 1، بيروت- لبنان، ص 389.
- ¹⁴ الرّد على النّحاة، ص 76.

- ¹⁵ تيسير النحو وبحوث أخرى، خديجة الحديثي، مطبعة المجمع العلمي، 2008، ص 7.
- ¹⁶ الرد على النخاة، ص 76-77.
- ¹⁷ الرد على النخاة، ص 77.
- ¹⁸ الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ص 109-110.
- ¹⁹ يُنظر: النحو العربي: أصوله وأساسه وقضاياها وكتبه، محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، ط 1، القاهرة، 2009، ص 119.
- ²⁰ النحو العربي: أصوله وأساسه وقضاياها وكتبه، ص 119-120.
- ²¹ تيسير النحو وبحوث أخرى، ص 16.
- ²² تيسير النحو وبحوث أخرى، ص 16.
- ²³ الرد على النخاة، ص 78-80.
- ²⁴ الرد على النخاة، ص 79.
- ²⁵ تيسير النحو وبحوث أخرى، ص 19.
- ²⁶ تيسير النحو وبحوث أخرى، ص 17.
- ²⁷ الرد على النخاة، ص 131.
- ²⁸ الرد على النخاة، ص 130.
- ²⁹ في أدلة النحو، عفاف حسانين، المكتبة الأكاديمية، ط 1، القاهرة، 1996، ص 143.
- ³⁰ في النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، ص 20.
- ³¹ في أدلة النحو، ص 144.
- ³² أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب، ط 1، القاهرة، 2006، ص 27.
- ³³ الرد على النخاة، ص 134-135.
- ³⁴ يُنظر: الرد على النخاة، ص 38-39.
- ³⁵ يُنظر: الرد على النخاة، ص 42.
- ³⁶ يُنظر: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، محمد عيد، عالم الكتب، ط 1، القاهرة، 1989، ص 12.